آفاق برلمانية

المجلد ٥
العـدد ٣

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تموز ٢٠٠١

هل تعول القيادة الفلسطينية على إسقاط حكومة شارون؟!

هل يؤسس تقرير ميتشل لمرجعية دولية جديدة؟!

السلطة والانتفاضة

الانتفاضة والحزب السياسي

الصورة الاخرى للانتفاضة: شعب اسرائيل المحتار

لماذا لم يطبق قانون الدفاع المدني رغم انه تمت المصادقة عليه رسميا؟

المجلس التشريعي لم يقم بدوره أصلا، والحصار ليس السبب

جرحى الانتفاضة: بين اختلاف التقديرات وتطور عملية الإسعاف الأولي

افتتاحية

الصراع بين المناورة والاستراتيجية

تمثل سياسة شارون جوهر المشروع الصهيوني منذ بدايته في فلسطين. دولة يهودية في اكبر مساحة ممكنة من فلسطين التاريخية. واذا كانت البيئة السياسية الاقليمية والعالمية لا تسمح بتهجير آخر، او انزال «نكبة» اخرى بالفلسطينيين كما يطالب المستوطنون، فلا مانع من حكم ذاتي "موسع" يمكن ايضا ان يسمى دولة، بشرط ان لا تكون ذات سيادة ودون تواصل جغرافي، ودون مقومات التطور والنمو.

اما أداة تنفيذ هذا المشروع فهي الاستيطان ومصادرة الاراضي وخلق الحقائق على الارض وكسب الوقت. لذا، ان الموقف الفلسطيني المصر على وقف الاستيطان أمر استراتيجي لا يجب التخلي عنه تحت أي ظرف، خاصة بوجود دعم له في تقرير "متشل"، وبوجود تفهم دولي لكون الاستيطان قنبلة موقوتة امام أي اتفاق ممكن.

ولكن هذا بحد ذاته غير كاف. فشارون لايقبل وجود مفاوضات حول "قضايا الحل النهائي" لها تاريخ محدد لانتهائها. بالمقابل يجب ان لا يقبل الجانب الفلسطيني ان تبقى اية مفاوضات مستقبلية ممكنة مفتوحة من ناحية تاريخ اتمامها. والسبب في ذلك هو فقدان الربط بين "المراحل الانتقالية"، (مثلاً الانسحاب الثالث الذي يقترحه الجانب الامريكي ضمن سلسلة خطوات) وما بعد هذه المراحل. وهذا قد يكرس وجود مرحلة انتقالية مستمرة شبه دائمة للوضع الراهن على الارض وبتر للتواصل بين المراحل والعودة الى مرحلة ما قبل اتفاق اوسلو في ظل ميازين قوى في صالح اسرائيل.

ان المناورة مطلوبة في هذا الظرف، ولكن ان غفلت عن الاهداف الاستراتيجية، تفقد معناها ومبرر وجودها وتتحول الى خطوات نحو المجهول.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.5, no.3, July. 2001
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

هل تعول القيادة الفلسطينية على إسقاط حكومة شارون؟!

هل تراهن القيادة الفلسطينية على إسقاط حكومة شارون أو على الأقل تقصير أمدها؟! وإلى أي مدى يعول الفلسطينيون على ذلك؟ خصوصا في ظل عدم وجود آفاق لحل سياسي مع هذه الحكومة بل وفي ظل عدم وجود شريك سياسي إسرائيلي حقيقي.

راهن شارون على أن يحقق الأمن للإسرائيليين، وعلى التمتع بمنافع الاحتلال بهناء وطمأنينة. وراهن أيضا على الانفراد بالسلطة الفلسطينية وقهرها أو حتى إنهائها دون ضجة من المجتمع الدولي ولا حتى من "أنصار السلام". ويرى مراقبون أنه في ظل الهستيريا الجماعية التي تجتاح المجتمع الإسرائيلي، فإن هدف حكومة شارون مما تسميه "وقف إطلاق النار"، وسياسة ضبط النفس المزعومة هو توحيد جميع الإسرائيليين خلف مخططات شارون والتي قد يكون أقلها توجيه ضربة قاصمة للسلطة الفلسطينية تسفر عن تقويضها وشل عملها. بالمقابل، يرى آخرون أن السلطة الفلسطينية عمدت إلى إعلان وقف إطلاق النار والقبول بتقرير ميتشل وبخطة "تينت" في محاولة للجم شارون ووضع حد لمخططاته العدائية، وفي محاولة لقلب ميزان التعاطف الدولي لصالح الفلسطينيين بعد جنوحه السافر لصالح الإسرائيليين في أعقاب عملية التفجير التي وقعت في تل أبيب.

وزير الشؤون البرلمانية، نبيل عمرو، يقول بأن إسقاط حكومة شارون ليس من شأن القيادة الفلسطينية، وأن الإسرائيليين اختاروا شارون ولا بد لنا من التعامل معه على هذا الأساس. ويرى الوزير عمرو أنه لا يصح لأية قيادة أن تراهن على متغيرات محتملة، وأن القيادة الفلسطينية لا تضع سياساتها بناء على رهانات. فالسياسة في وجهة نظره هي الوقائع الفعلية والمواقف الرسمية والمؤثرات الملموسة. أما الاستنتاجات العامة، فيعتقد الوزير عمرو أنها لا تفيد بل ما يفيد هو التعامل مع من يقف أمامك.

يقول الوزير عمرو:"في حالة إسرائيل، فإن عملية صنع القرار أكثر تعقيدا من ارتباطها بشخص ولا حتى بدولة إسرائيل. إنها مرتبطة بالموقف الأمريكي وكيفية تعاطيه مع ملف الشرق الأوسط. وهي مرتبطة كذلك بالاعتبارات الدولية". ويضيف الوزير عمرو بأن التعاطي الفلسطيني مع الواقع السياسي غالبا ما يتم من خلال طرف ثالث بل من خلال أطراف ثالثة. ويقول:"بالنسبة لشارون، فإنه إذا ما جاء ببرنامج سياسي قابل للحوار، فسنفعل ذلك معه. أما إذا أصرّ على الجانب الأمني، فلسنا في وارد التعاطي معه في هذا السياق".

وينفي الوزير عمرو أن تكون القيادة الفلسطينية قد راهنت أو تراهن على إسقاط حكومات إسرائيلية. ويقول:"ما من حكومة إسرائيلية استطاعت أن تجمل اتفاقا معنا. المسألة ليست في شخص رئيس الوزراء. إنها تكمن في النهج الإسرائيلي وبكيفية صنع القرار في إسرائيل". ويضيف عمرو أن باراك جاء برؤية سلام لكنه أخفق في الإقلاع بعملية السلام. كذلك جاء نتانياهو كرجل لإنهاء السلام لكنه سلّم الخليل وجزء من الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق "واي ريفر". أما شارون، والحديث لعمرو، فإنه يتحدث عن الأمن فوجد نفسه مضطرا للاستعانة بالأمريكيين لوقف إطلاق النار بين جيش من أقوى جيوش العالم وبين مقاومين يعتمدون أساسا على

الحجارة. ويتساءل الوزير عمرو:"أين هو من الأمن وأين هو من السياسة؟".

د.علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، يرى أن لدى حكومة شارون برنامج سياسي لكنه لا يحقق أدنى المطالب الفلسطينية، ولن يكون منطلقا لأية مفاوضات جادة وذات قيمة. ولا يرى د.الجرباوي أية آفاق سياسية بين حكومة شارون وبين الجانب الفلسطيني. ويقول:"المهم، أن القيادة الفلسطينية عوضا عن سعيها لتقويض وجود حكومة شارون، فإنها سمحت بإطالة أمدها من خلال تعاطيها وقبولها بالمبادرة المصرية الأردنية وبتقرير ميتشل وبخطة "تينت".

ويرى د. الجرباوي أن القيادة الفلسطينية وبالوضع الذي وصلت إليه، فإنها أجبرت على تعزيز مكانة حكومة شارون. ويقول:"أصبحت القيادة الفلسطينية تعمل ضد مصلحتها القاضية بإسقاط حكومة شارون وتقصير عمرها".

أما د.غسان الخطيب، مدير مركز القدس للإعلام والاتصال، فإنه يرى بأنه مذ دخل حزب العمل في حكومة شارون، لم يعد هناك توقعات بأن تكون هذه الحكومة قصيرة الأمد. ويرى د.الخطيب أن السلطة لن تدخل في مداولات سياسية مع هذه الحكومة وفقا للبرنامج السياسي الذي تطرحه. ويقول:"لا توجد آفاق لاستئناف المفاوضات، وليس هناك أدنى أمل في عملية سلام جادة مع هذه الحكومة".

هل يؤسس تقرير ميتشل لمرجعية دولية جديدة؟!

بعد خروج الإدارة الأمريكية عن صمتها في أعقاب العملية الاستشهادية في تل أبيب، وعودتها الخجولة إلى ملف الشرق الأوسط، يخشى مراقبون ومحللون من ان يتحول تقرير ميتشل إلى مرجعية دولية للمفاوضات كبديل عن المرجعية المنبثقة عن قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار "٢٤٢" القرار الأساسي في عملية التسوية.

وكانت لجنة ميتشل قد تشكلت خلال قمة شرم الشيخ في تشرين أول ٢٠٠٠ بهدف تقصي الحقائق التي أدت إلى اندلاع "العنف" في الأراضي الفلسطينية، برئاسة السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل. وقد أعلن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي موافقتهما على توصيات تقرير ميتشل وعلى وقف إطلاق النار مع تباين في قراءة وتفسير بعض البنود. وعينت الإدارة الأمريكية السفير الأمريكي في الأردن "وليام بيرنز" مساعدا خاصا ووسيطا لمساعدة الطرفين في وضع جدول زمني لتحقيق السلام وحث الجانبين على الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وأرسلت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينت إلى المنطقة في مهمة "ماراثونية" لانتزاع موافقة الطرفين على الخطة الأمنية الأمريكية لتثبيت وقف إطلاق النار، وكان له ذلك.

وزير الشؤون البرلمانية نبيل عمرو، يرى بأن قضية الشرق الأوسط أكبر من أن يحتويها تقرير ميتشل أو خطة "تينت". ويقول بأن هذه القضية أكبر قضية دولية في التاريخ، ومرجعيتها الأساسية قرارات الشرعية الدولية سواء تعلق الأمر بالقضايا الأساسية أو بالفرعية. ويضيف:"لا يوجد شأن من شؤون القضية لم يغطى بقرار دولي، من

الاعتداء على الأماكن المقدسة والآثار والاستيطان وحقوق الإنسان إلى قضايا اللاجئين والقدس والحدود والسيادة. فلماذا نستبدل الرصيد القانوني الهام بوثيقة ميتشل. إنها وثيقة جزئية في صراع شامل".

من جهته، لا يخشى د.غسان الخطيب، مدير مركز القدس للإعلام والاتصال، من أن يتحول تقرير ميتشل إلى مرجعية دولية جديدة لأن التقرير من وجهة نظره لا يتعلق أساسا بالحل ولا يتقاطع مع الاتفاقات الدولية. ويقول:"التقرير عبارة عن رزمة تهدف إلى تمكين الأطراف من العودة إلى طاولة المفاوضات. إنه لا يشكل سقفا للحل، بل هو سقف لمجريات الأمور على الأرض من استيطان ووقف إطلاق النار والحصار".

أما د.علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، فيساوره شك من ان يتحول تقرير ميتشل إلى مرجعية دولية جديدة. ويقول:"خلال مسيرة التفاوض الطويلة، تآكل الموقف الفلسطيني بوجود مرجعيات عديدة، كل مرجعية يكون سقفها أدنى من التي سبقتها إلى أن وصلنا إلى تقرير ميتشل الذي اصبح مرجعية لمجمل عملية التسوية السياسية القادمة". ويستشعر د.الجرباوي الخطورة في ذلك لأن الإسرائيليين يحققون من خلال تآكل الموقف الفلسطيني على الأرض إنجازات هامة. ويضيف:"بالأساس، كان المطلب الفلسطيني دائما هو إنهاء الاحتلال وليس وقف الاستيطان الذي نعلم أنه لا يتوقف بالنسبة لإسرائيل".

وما بين الأمني والسياسي، والثغرات اللاأخلاقية، والصياغة اللغوية والديبلوماسية المحكمة، يتمحور تقرير ميتشل حول وقف العنف دون شروط. ويؤسس التقرير لإجراءات بناء الثقة كمرحلة تالية لمرحلة الوقف الفوري وغير الشروط للعنف. ولعل أبرز ما يسترعي الانتباه في بنود التقرير هو البند الخاص بوقف النشاط الاستيطاني، وهو ما حاول التقرير عبر صياغته الديبلوماسية إنشاء مرجعية له تتمثل في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة وليس المواثيق والقرارات الدولية.

وبينما يصر الجانب الفلسطيني على أن الاحتلال هو مصدر العنف والإرهاب، وأن الاستيطان هو العنف بعينه، حاولت الإدارة الأمريكية نفي صفة العنف عن الاستيطان الذي اعتبرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر "جريمة حرب". وبدا وكأن الأمريكيين يحاولون عزل التوصية الخاصة بوقف الاستيطان عن بقية التوصيات التي وردت في التقرير. وعليه، يظهر أن الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية هو وقف الانتفاضة، ومن ثم النظر فيما يمكن عمله بشأن الاستيطان عبر التفاوض مع إسرائيل على صيغة حل وسط.

إذن، المطلوب من الفلسطينيين القيام بالخطوة الأولى ووضع حد للانتفاضة، في حين أن المطلوب من الإسرائيليين يأتي في المرحلة التالية ضمن إجراءات بناء الثقة. وقد أشار جورج ميتشل إلى أنه لا يوجد ربط بين "وقف العنف" وتجميد الاستيطان. كذلك، فقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن تقرير ميتشل يمكن استخدامه كأساس لوقف ما اسماه بأعمال العنف في الشرق الأوسط. وبهذا يمكن للكثيرين القول بأن تقرير ميتشل هو أقرب ما يكون للموقف الإسرائيلي الذي حاول الالتفاف على التوصية الخاصة بوقف الاستيطان من خلال استثناء البناء لأغراض النمو الطبيعي والبناء إلى أعلى.

د.علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، يرى بأن مجرد قبول الفلسطينيين بتقرير وردت فيه عبارة "الزيادة الطبيعية" في البند المتعلق بالاستيطان، فإن في ذلك تثبيتا لهذا المفهوم. ويقول:"ضخ مفهوم الزيادة الطبيعية في تقرير"دولي" يفسح المجال مستقبلا للسماح بمثل هذه الزيادة".

ثغرات لا أخلاقية:

لقد تجاهل تقرير ميتشل بوضوح مسائل مبدئية أجمعت ودافعت عنها قرارات الشرعية الدولية، ومن أهمها التجاهل غير المبرر لقضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وكان الأحرى بلجنة ميتشل أن تعتبر الاحتلال عملا غير قانوني ويتناقض مع كافة الأعراف والقوانين الدولية. ولعل السبب وراء امتناع التقرير عن استخدام صفة الاحتلال يكمن في نية اللجنة رفض صفة المقاومة للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت هذا الاحتلال.

د.غسان الخطيب يرى بأن تقرير ميتشل لا يضع الأزمة في سياقها الحقيقي وهو الاحتلال. ويقول:"التقرير تطرق لموضوع الاحتلال "بضمير الغائب"، ولا ينظر التقرير إلى الحالة الراهنة على الأرض كتجلّيات ونتائج للاحتلال".

كذلك، فإن لجوء اللجنة إلى القول بأن المطلوب أن تظهر السلطة التزاما ملموسا "مائة بالمائة"بوقف العنف يعتبر تعيينا للجانب الفلسطيني مسؤولا وحيدا عما حصل ويحصل. وقد ذهبت اللجنة ابعد من ذلك عندما نادت بضرورة أن تعمد السلطة إلى اعتقال ناشطين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في حين انها لم تطلب من الجانب الإسرائيلي اعتقال أو محاسبة المسؤولين عن قتل الأطفال والأبرياء من المدنيين الفلسطينيين. لقد عامل التقرير إسرائيل كدولة وعامل الفلسطينيين "كمجموعة عنف"، وفي هذا مكافئة لإرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة شارون. وقد عبر د.غسان الخطيب عن ذلك بقوله:"التقرير يساوي بين عنف الضحية وعنف المعتدي".

التقرير بين الأمني والسياسي:

حاول الإسرائيليون جاهدين فصل الاتفاق الأمني عن أية أبعاد سياسية وردت في التقرير، وذلك بغية تحقيق عدة أهداف، منها: وقف الانتفاضة دون ثمن سياسي، وإثارة الفتنة ونقل الصراع إلى داخل الساحة الفلسطينية عبر اعتقال عناصر من حماس والجهاد الإسلامي، ومسح صفة الاحتلال عن الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة وغزة وما ينتج عنه من أعمال غير قانونية كالاستيطان.

من جهة أخرى، يحاول الفلسطينيون إظهار مخاطر فصل الجانب الأمني عن السياسي من خلال الإعلان عن أنه لا سلام ولا استقرار دون مساع سياسية واضحة. كذلك، فإن الجانب الفلسطيني عبر عن رفضه لأية قراءة أمنية مجتزأة لتقرير ميتشل والتي تهدف إلى إفراغ التقرير من مضمونه من خلال تفكيك عناصره وجدولتها زمنيا على فترات متباعدة.

إنجازات إسرائيلية في التقرير:

يرى محللون ومراقبون أن التقرير تبنى مطالب إسرائيلية أساسية منها:

- الوقف الفوري وغير المشروط للعنف الذي يقصد به وقف الانتفاضة وتجريد الفلسطينيين مما تبقى في حوزتهم من أوراق.
- عدم العودة إلى طاولة المفاوضات في ظل استمرار الانتفاضة.
- عدم إرسال قوات حماية دولية للأراضي الفلسطينية.
- عدم وجود ضرورة لعقد مؤتمر دولي جديد على غرار مؤتمر شرم الشيخ للاتفاق على آلية لتطبيق توصيات لجنة ميتشل.

وإلى أن تتضح تفاعلات تقرير ميتشل وخطة "تينت" وتجلياتهما على الأرض، يبقى السؤال مفتوحا:ماذا بعد ميتشل؟!

السلطة والانتفاضة

- ◇ **يوسف: لا توجد مزاحمة للسلطة على القرار السياسي**
- ◇ **أبو ليلى: لا بد من تشكيل قيادة طوارئ وطنية**
- ◇ **حمدان: الأحزاب تسعى لمشاركة أكبر في القرار السياسي**
- ◇ **ملّوح: السلطة تحرص على عدم تفعيل مؤسسات م.ت.ف**

هل يجري الصراع الدائر حاليا في فلسطين بين مشروع دولة ودولة اخرى؟. ام بين حركة تحرر وطني ودولة محتلة؟. وما هي طبيعة دور السلطة الوطنية كونها مشروع دولة وشريكا في العمل الانتفاضي؟. وما هي العلاقة بين السلطة الوطنية كممثل مؤسسي رسمي وسياسي على المستوى الخارجي والقيادة الميدانية المكونة من مختلف القوى والاحزاب السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية؟. وهل يمكن تطبيق نموذج حزب الله اللبناني في صراعه مع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وعلاقته بالحكومة اللبنانية؟ فقد كان حزب الله يقاتل ويدير الصراع المباشر مع الاحتلال فيما تقوم السلطة اللبنانية بدعمه وتأييده، وتدير العمل الدبلوماسي مستندة الى حالة الصراع القائمة في الجنوب. هذا الصراع المباشر الذي لم تشارك فيه الحكومة، فيما كانت تتلقى نتائجه التدميرية جراء الغارات الاسرائيلية المكثفة على المدن والقرى اللبنانية.

قد يختلف الوضع في فلسطين عن النموذج اللبناني. فالسلطة الوطنية تستند الى حركة سياسية ذات عمق شعبي واسع ومنظم يشكل العمود الفقري لحالة الصراع القائمة في فلسطين بينما حزب الله لم يكن حزبا مهيمنا ضمن التقسيم السياسي في لبنان رغم كونه حزبا مهيمنا في العمل المقاوم في الجنوب. ولم تكن السلطة اللبنانية تمتلك درجة كبيرة من التحكم في نشاط الحزب بينما تستطيع قيادة السلطة الوطنية التحكم بحركة فتح.

فالسلطة هنا تبدو منخرطة في الانتفاضة سياسيا وميدانيا. وتتعرض مواقعها الرسمية للقصف الاسرائيلي، سواء كانت مسؤولة عن الاعمال العسكرية ضد اسرائيل اولم تكن. فقد وضعها الاحتلال الاسرائيلي في خانة المسؤول الاول واستهدفها منذ البداية، فيما حاولت السلطة ان تظهر كمشارك غير مباشر في العمل الميداني للانتفاضة من خلال حركة فتح، لكنها كانت القائد السياسي المباشر لهذه الانتفاضة والمتحدث باسمها امام المبعوثين الدوليين.

امام هذه الظاهرة، يشير حسن يوسف الى ان شقة الخلاف بين السلطة والمعارضة قد تقلصت، الا ان درجة المشاركة في صنع القرار السياسي للانتفاضة لا تزال حتى الآن حكرا على قيادة السلطة الوطنية. فيما تقوم المشاركة الاوسع في الميدان بين مختلف القوى السياسية بما فيها حركة فتح باعتبارها حزبا حاكما. ويقول حسن يوسف:"لا توجد مزاحمة للسلطة على القرار السياسي، وان الخطاب السياسي للسلطة الوطنية لا يزال غير متوافق تماما مع الخطاب السياسي لهيئة القوى الوطنية والإسلامية. السلطة تتحرك على جبهة المفاوضات اضافة لتحركها على جبهة المقاومة،

بينما لا يوجد اتفاق رسمي على هدف محدد للانتفاضة، حيث لا يزال خطاب السلطة معوما في هذا المجال".

اما أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، فيرى ان وجود جسمين قياديين للانتفاضة كان ضروريا في المراحل الاولى للانتفاضة، وذلك بحكم اعتبارات سياسية واستراتيجية تحكم حركة كل من الجسمين. لكن ومع استمرار الانتفاضة، وتعزز الاجماع على مواصلتها كمعركة من اجل الحرية والاستقلال وجلاء الاحتلال عن الارض الفلسطينية، بات من الضروري توحيد مركز القرار السياسي والميداني من أجل تعزيز الانتفاضة ومقوماتها. ويضيف أبو ليلى:"لا بد من تشكيل قيادة طوارئ وطنية تدير الصراع مع الاحتلال، وتنظم حياة المجتمع الفلسطيني، وتعدّه لمعركة طويلة على المستوى الميداني، بينما تشكل هذه القيادة مرجعية عليا لاي عملية تفاوضية مستقبلية".

ولا يرى عبد المجيد حمدان ان هناك ازدواجية في القرار بين المركز السياسي والمركز الميداني للانتفاضة. ويرى حمدان ان السلطة الوطنية نشأت ككيانية سياسية تعبر عن مشروع دولة، وهي تحاول تجسيد هذه الدولة من خلال صراع متعدد الاشكال، وهي بهذا تمتلك حق ادارة الصراع.

ويقول السيد عبد المجيد حمدان: "ان اجهزة السلطة الامنية اضافة الى حزبها السياسي يظهران في مقدمة الصراع، فيما تظهر السلطة كأداة سياسية محاورة ومفاوضة وهي بهذا تتجنب ضغوطا دولية مباشرة. وهنا يتجلى الاختلاف الواضح عن التجربة اللبنانية، حيث ان الدولة قد تخلت عن دورها المباشر في الصراع لآخرين، فيما اكتفت بتوفير الشرعية السياسية للمقاومة". ويلمّح حمدان إلى ان ما يجري في العلاقة بين السلطة والهيئة الوطنية والاسلامية، هو عملية توزيع ادوار وليس تناقضا. فالأحزاب السياسية تعمل بانسجام كبير مع السلطة، فيما لا تزال هذه الأحزاب تسعى لمشاركة أكبر في القرار السياسي الذي تحتكره السلطة.

اما عبد الرحيم ملوح، فيشخص الحالة الراهنة بأن السلطة تظهر فعليا وعلى الارض كقائد للانتفاضة من خلال الفعاليات الميدانية لحزبها الحاكم،"فتح". وهي بنظره فعاليات قوية تتمثل في فعالية الاجهزة الامنية التي تتصدى للدفاع عن المناطق الفلسطينية، وتتلقى الضربات العسكرية الإسرائيلية. ويتضح من خلال المراقبة ان القصف يتركز عليها وعلى مواقعها، فيما عمليات الاغتيال تطال القادة الميدانيين من مختلف التنظيمات. إضافة إلى ذلك، فان حركة فتح تشكل الجسم المحوري في عمل القوى السياسية الميدانية، وتترأس هيئة القوى الوطنية والاسلامية.

من جانب أخر، يرى ملوح ان هناك حرصا من السلطة على الحفاظ على مسافة سياسية بينها وبين العمل الميداني. فهي لا تعلن كسلطة مسؤوليتها عن الاعمال الميدانية، فيما تستفيد منها سياسيا وتوظفها في تعزيز دورها التفاوضي. أما حركة فتح، فتحاول ان لا تفصل بين دورها الميداني وبين دورها السياسي. وبهذا تبقي السلطة الخيارات مفتوحة على العمل الميداني وتعزيزه وعلى العمل التفاوضي السياسي.

ويشير ملوح الى ان مستوى المشاركة السياسية للقوى والاحزاب المنضوية في قيادة العمل الميداني لا يزال غير مؤثر إلى حد بعيد على القرار السياسي، الأمر الذي يشكل خللا في عملية اتخاذ القرار، ويؤثر على احتمالات تطور الصراع مستقبلا. من جانب آخر، تحرص السلطة على عدم تفعيل مؤسسات منظمة التحرير او تشكيل قيادة طوارئ وطنية تضم القوى الوطنية والاسلامية وتشكل مرجعية سياسية للانتفاضة والمفاوضات معا.

الانتفاضة والحزب السياسي

هل أعادت الانتفاضة الاعتبار للأحزاب السياسية التي قادت انتفاضة عام ١٩٨٧؟. وهل يعتبر النمو في التأييد للأحزاب السياسية بعد الانتفاضة نموا دائما أم حالة عارضة اقتضتها الظروف الراهنة؟

لقد كان لحرب الخليج الثانية ولانهيار النظام الدولي، وانحسار تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، أثر كبير في انكفاء النشطاء عن الأحزاب والفصائل السياسية في فلسطين. وبرزت حالة من العزوف عن العمل السياسي باتجاه النشاط في منظمات مجتمعية، او في القطاع الخاص. ورافق حالة العزوف هذه حركة نقد للقوى والفصائل السياسية، تركزت حول موضوع ديمقراطيتها الداخلية، وضعف استجابتها للتغيرات العالمية والمحلية. وقد أثر هذا الأمر على فعاليتها الميدانية، كما اثر على صلتها بالجمهور والتأثير فيه. وباتت تعاني من أزمة كادت تعصف بوجودها لولا بعض الإرث التاريخي، وظروف حركة التحرر الوطني، وعدم قدرة القوى الاجتماعية على فرز قيادة سياسية جديدة. ولم تهتم المنظمات غير الحكومية التي انتشرت بسرعة باحتراف السياسة، لكنها استوعبت العديد من نشطاء الأحزاب السياسية في صفوفها سواء كعاملين او مؤسسين لهذه المنظمات.

اكثر من مسؤول حزبي عبر عن مفاجأته من الانتفاضة، التي اكتسبت زخما أعطاها قوة الاستمرار والتجدد، وفرضت على الأحزاب والقوى السياسية ان تنخرط في أنشطتها وفعالياتها، حيث شكلت الانتفاضة فرصة لهذه القوى لاستعادة تأثيرها في الشارع.

ويشير آخر استطلاع أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت إلى ارتفاع نسبة المؤيدين للأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها. كما أشارت استطلاعات أخرى إلى ميل متنام لهذا التأييد، حيث ارتفع الفرق بين استطلاعين متتاليين إلى ما نسبته ١٠٪ من المستطلعين، في حين بلغ الفرق بين نسبة التأييد السياسي للأحزاب قبل الانتفاضة وفي آخر استطلاع ما يقارب ٣٠٪.

يؤكد د. إياد البرغوثي، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة النجاح نمو التأييد السياسي للأحزاب خلال الانتفاضة الحالية. ويقول:"أصبح الدور التنظيمي والتعبوي لهذه الأحزاب اكثر نشاطا وقوة من السابق". الا انه يعتبر هذا النشاط مؤقتا، حيث لم يرافق هذا النشاط التعبوي عمليات تغيير في الأسلوب، او في الحياة الديمقراطية الداخلية لهذه الأحزاب. ويدلل على ذلك بأن هذه الأحزاب لم تعط البعد الديمقراطي المجتمعي أهمية في نشاطها وإنما ركزت على البعد السياسي والميداني.

ويحذر د. البرغوثي من انتكاسة لهذا النشاط إذا ما طرأت تطورات سياسية جديدة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٠/٩/٢٨، دون ان تحتاط هذه الأحزاب من هذه المتغيرات من خلال الانتباه إلى تثمير الحالة الانتفاضية كحالة بناء وعي جديد لمرحلة جديدة تتسم بتداخل عضوي بين الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي.

أما قيادات الأحزاب والفصائل السياسية فيؤكدون بثقة تعزز الدور السياسي للأحزاب والفصائل السياسية بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والسياسية. ويدلل عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على هذا الأمر من خلال شواهد تتعلق بانتشار عناصر الفصائل والأحزاب السياسية في ميدان العمل الانتفاضي، وتشكيل هيئة القوى الوطنية والإسلامية كقيادة ميدانية للانتفاضة، بغض النظر عن مستوى مشاركة هذه الهيئة في صنع القرار السياسي بشكل مباشر، ويضيف ملوح بأن هذا التحول لا زال نسبيا، فيما لا يمكن تجاهل دور هذه القوى وتعززه في الشارع.

أما حسن يوسف، أحد قادة حركة حماس، فيشير إلى ان الأحزاب والفصائل السياسية قد استعانت بالانتفاضة على تجاوز أزمتها وهي في بداية تجاوز هذه الأزمة. فقد أعادت الانتفاضة الاعتبار اولا لدور الشعب كما يقول ومن خلال هذا الدور أعيد الاعتبار للحزب السياسي، حيث بدأت هذه الأحزاب تنشط في العمل في أوساط الشباب، فيما يقبل الجيل الجديد على هذه الظاهرة بمستويات متباينة.

ويقول أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ان الانتفاضة كشكل من أشكال ارتقاء مستوى الفعالية السياسية للجمهور أدت إلى تفعيل الحياة السياسية وأعادت صياغتها، مما أدى إلى تطور فعالية الأحزاب السياسية على مختلف المستويات ومن بينها دخول دماء جديدة إلى هذه الأحزاب او استعادة كوادر انكفأت عن العمل فترة غير قصيرة". ويعزو أبو ليلى ذلك إلى بروز العامل الوطني وتغلبه في هذه المرحلة على العامل الاجتماعي، إضافة إلى بروز أشكال نضالية فرضت نفسها وتحتاج إلى قوى منظمة متمثلة بالأحزاب السياسية.

ويتفق عبد المجيد حمدان، عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني مع تشخيص السابقين، ويقول:"ان الانتفاضة شكلت انعطافة في العمل السياسي الفلسطيني بما يختلف عما كان في مرحلة اوسلو، بفعل كونها حركة شعبية، دفعت أعدادا غير قليلة من الناس لإعادة "تحزيب" نشاطهم وموقفهم السياسي، بالانشداد للأحزاب، الا ان أسباب الأزمة التي تعانيها هذه الأحزاب لا تزال قائمة". وأشار حمدان إلى ان حزب الشعب سجل خلال الانتفاضة نموا في عضويته، الا انه يتشكك في كون الانعطافة السياسية العامة ستؤدي إلى انعطافة مماثلة في عمل الأحزاب السياسية. ويعتبر عبد المجيد حمدان ان ما يجري من نمو للأحزاب السياسية لا يشكل اكثر من بداية لتجاوز أزمة وان هذه البداية لا زالت محفوفة بمخاطر الانتكاس جراء المتغيرات السياسية المستقبلية او جراء عدم استيعاب هذه الأحزاب لأساليب عمل جديدة تتلاءم مع المرحلة.

الصورة الاخرى للانتفاضة: شعب اسرائيل المحتار

لم تهتز ثقة المجتمع الإسرائيلي بحقيقة وجوده وبمجمل سياسات حكوماته المتعاقبة إلا بعد ان انتقلت المعركة الى عمق اسرائيل بفعل الانتفاضة الاولى التي فرضت مواجهة من نوع مختلف مع الجيش والحكومة الإسرائيلية. وبات العقل الإسرائيلي في المتوسط يفكر بإمكانية الحل الوسط التاريخي. وخلال تجربته تلك اصطدم باوهام كثيرة زرعتها حقائق الاستيطان، ومجريات الصراع، حتى جاءت الانتفاضة الحالية لتكشف ان العقل الاسرائيلي ليس جاهزا لتقبل التخلي عن الاحتلال، وانه يفضل استمرار الاحتلال على الشعور بالمشاركة في الارض التاريخية لفلسطين.

العنصرية راسخة في ذهن الإسرائيليين

لقد كشفت الانتفاضة الاخيرة عن مدى ترسخ الفكرة العنصرية والكولونيالية في ذهن الاسرائيلي، فهو يريد سلاما على مقاسه، كما يريد اكل الرغيف والاحتفاظ به في آن واحد. وبالمقابل، وعلى المستوى الداخلي، لا يريد للمستوطنات ان تحظى بامتيازات على حسابه. أما على المستوى الخارجي، فإنه لا يريد تفكيكها لان في ذلك تهديدا لأمنه وهي فكرة زرعتها الآلة الرسمية في ذهن الاسرائيلي العادي.

لقد اعتاد الإسرائيليون الحلول السريعة لمشاكلهم في مختلف المستويات. الكنيست جاهزة لسن

القوانين، والوزارات حساسة لمجموعات الضغط، والموازنات تصرف وفق توافقات سياسية يكون فيها توزيع الموارد بعد ضمان الحدود المتوسطة من تلبية القضايا الأساسية. وحتى في الحروب اعتاد الإسرائيليون على الحرب الخاطفة ذات الإنجاز السريع المستند إلى التفوق في مختلف عناصر القوة، لدرجة بات الإسرائيليون يشعرون بالثقة الزائدة تجاه وجودهم على الأرض، وتجاه مجمل سياسات حكوماتهم المتعاقبة، لدرجة جعلت مؤرّخيهم الجدد يعترفون صراحة بالمجازر ضد الشعب الفلسطيني كسبب من أسباب تشريده.

حالة قلق وتوّتر

اعترفت مصادر رسمية اسرائيلية حسب صحيفة هآرتس انها تعيش حالة من التوتر والقلق ازاء واقع الانتفاضة، وأن كل المحاولات لعلاج هذا الواقع قد فشلت، وان اسرائيل تواجه الان سؤالا مهما حول وجودها، خاصة وان الاحصاءات تشير الى ان حوالي (٧٠٠) ألف يهودي قد غادروا مطار اللد خلال الانتفاضة وان اقامة اكثرهم في الخارج قد تطول.

الى هذا، لا يزال الانفلات العنصري يحكم سلوك نسبة غير بسيطة من الاسرائيليين، بفعل آلة الاعلام الاسرائيلية وتوجهات الحكومة اضافة الى بعض المثقفين ورجال الدين. وورد في صحيفة يديعوت احرونوت (عدد ٢٠٠١/٦/١) فتوى من الحاخام مردخاي الياهو وهو الحاخام الرئيس لاسرائيل بأن من يقول ان جزءا من الارض يعود للعرب يكفر بالله، وان من يريد اليوم اخراج المستوطنين سيطالب غدا بحيفا ويافا. وكجزء من التحريض، تنشر نفس الصحيفة في نفس اليوم خبرا ينضح عنصرية، ويفيد ان المنتحرين الفلسطينيين مصابون بفيروس التهاب الكبد (اليرقان)، وعليه فان معهد الطب الشرعي اوصى بان يفحص كل جريح اسرائيلي أصابته شظايا عظام منتحر.

اما "عدنا شبتاي" من حركة السلام الآن، فتبعث برسالة الى غيئولا كوهين قالت فيها ان اسرائيل تعيش حالة حرب، وان هذه الحرب ارهابية تشنها السلطة الفلسطينية على يد مدّت للسلام، وان اسرائيل اذا لم تستخدم كامل قوتها ستجد نفسها في وضع متدهور. وتستشهد برسالة نشرها قائد يهودي الى يهود ليتوانيا يقول فيها:"أيها اليهود، لا تسيروا الى المسلخ كالاغنام". وتختم رسالتها بقولها:"غيئولا: الآن صحوت!".

من جهة اخرى يثور جدل في اوساط الشعب الإسرائيلي حول ما اذا كان يجب مغادرة اسرائيل في هذه الظروف. وتنقل "يديعوت" عن صفحتها الالكترونية نقاشا واسعا في هذا المجال يبين وجود عدد كبير من الشباب لديه الرغبة في المغادرة. وتقول إحدى التعليقات المؤيدة:"الحياة اكثر قدسية من حفنة تراب". فيما تعليق آخر لا يؤيده ويقول له يجب ان لا تسأم من المكان بسرعة، فثمة فترات اصعب وسنجتازها.

وفي استطلاع اجرته "يديعوت أحرونوت" بين المهاجرين الروس، تبين ان (٦٩٪) منهم لا يؤيدون وقف إطلاق النار. وترى نفس النسبة ان الانتفاضة عززت صلته بإسرائيل. هذا وجه آخر له وزن في المجتمع الاسرائيلي حيث يتمتع الروس باكثر من عشر نواب في الكنيست معظمهم محسوب على اليمين.

وحول الفصل بين الشعبين جغرافيا، نشرت صحيفة هآرتس نتائج استطلاع أيد فيه (٦٠٪) من المستطلعين الفصل من جانب واحد. وقد جرى تنفيذ هذا الاستطلاع قبل يوم من عملية تل أبيب. كما وبينت نتائج الاستطلاع أن(٧٠٪) لا يرون عرفات مستعدا للسلام. وهنا، يتفق في الغالب ناخبو كل من باراك وشارون.

أما على صعيد منتخبي الكنيست، فان(٥١٪) من مؤيدي ميرتس لا يثقون بان الفلسطينيين سيحترمون

توقيعهم على اتفاق سلام. وبيّن الاستطلاعان أن (٨٢٪) من المستطلعين باتوا يعتقدون ان الأمن الشخصي والأمن القومي الإسرائيلي في خطر. ومن ناخبي ميرتس هناك (٦٠٪) ممن يعتقدون بذلك.

وأمام هذا الوضع، تناقش إسرائيل إمكانية إلغاء البطولة اليهودية (المكابيا) التي من المزمع عقدها في تموز لأسباب أمنية. ففي حين يؤيد البعض إلغاءها لهذا العام، يرى آخرون ان ذلك خطأ لأنه يجب على يهود العالم ان يفهموا انه اذا ضعفت اسرائيل فان اليهود لا يستطيعون العيش في اماكن اخرى في العالم. ويأتي هذا النقاش بعد ان تأكد الغاء مئات الرياضيين اليهود في العالم لمشاركتهم في هذه البطولة الرياضية.

في المقابل، تشتد الهجمة على فلسطينيي ٤٨ المطالبين دوما إثبات ولائهم للدولة العبرية. وتتركز الهجمة الآن على النائب عزمي بشارة إثر زيارته لسوريا وتصريحاته فيها. وهي لم تعد كونها تصريحات معروفة عنه طالما صرح بها داخل إسرائيل. ورفع مستشار الحكومة القضائي مذكرة إلى النائب العام ليفحص فيها تصريحات بشارة، وفيما إذا اجتاز الخط الأحمر. كذلك يدعو ليبرمان إلى محاكمة بشارة فيما عدا آخرون لهدر دمه. ونقلت صحيفة يديعوت احرونوت الموضوع إلى الجمهور حين أجرت استطلاعا بشأنه بتاريخ ١٢/ ٢٠٠١/٦. وبيّن الاستطلاع ان (٨٤٪) من اليهود يطالبون باتخاذ اجراءات قانونية ضد النائب بشارة، وأن (٧٧٪) منهم يؤيدون سنّ قانون يخرجه من الكنيست.

هاجس الديمغرافيا والنزوع إلى الفاشية

باحث ديمغرافي في جامعة حيفا يشغل نفسه بعدّ مواليد ووفيات العرب. ويكتب آخر تقرير له بعنوان:"العرب سيتكاثرون والديمقراطية ستقوّض وسكان الساحل سيغادرون. وتبين نتائج البحث انه في عام ٢٠٢٠، سيكون سكان اسرائيل من اليهود فقط (٦٨٪)، وسيكون عدد العرب (٢,١) مليون. وهذا سيجعل من اسرائيل دولة عالم ثالث، وسيسبب بفقد مناطق جغرافية مثل الجليل والنقب الشمالي.

وفي ذات السياق، تجري الآن في إسرائيل حملة واسعة همّها تهويل الوضع وشد المجتمع الاسرائيلي نحو مزيد من الفاشية. مقابل ذلك، هناك توجهات بسيطة لم يعد همّها سوى مغادرة البلاد. باختصار، الجو هناك مشحون والأسباب تتعدى العمليات الانتحارية الى جذر في عقلية الاستيطان الاولى.

بعد ان كشف العدوان الإسرائيلي أهميته

لماذا لم يطبق قانون الدفاع المدني رغم انه تمت المصادقة عليه رسميا؟

بينت الأحداث التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وفقا لما وصفه العديد من المراقبين والمسؤولين تقصيرا في التعامل مع الحوادث التي نجمت عن القصف الإسرائيلي للمساكن المدنية، وتحديدا خلال عمليات الإنقاذ. وفي اكثر من حادثة قصف لمواقع سكنية ومدنية، لوحظت فوضى عارمة أثناء عمليات الإنقاذ وهو الدور الذي يتحمل مسئوليته بالدرجة الأولى الدفاع المدني تحديدا. ويأتي هذا في الوقت الذي صدر فيه قانون الدفاع المدني بعد مروره في جميع الإجراءات القانونية بدءا من مناقشته في المجلس التشريعي بالقراءات الثلاث وصولا إلى

إقراره من الرئيس ياسر عرفات ليصبح بالتالي نافذا، وعلى مختلف الجهات المعنية الالتزام به.

وكان الرئيس ياسر عرفات قد صادق في أواسط العام ١٩٩٨على قانون الدفاع المدني الذي أُقر ليعمل به في الأراضي الفلسطينية بدلا من قانوني الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ الذي كان معمولا به في الضفة الغربية، وقانون الدفاع المدني رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في محافظات غزة.

يؤكد مسؤول الدفاع المدني في الضفة الغربية، العقيد عبد الحي عبد الواحد ان جهاز الدفاع المدني يضم كفاءات متدربة واليات متطورة، إضافة إلى سيارات إطفاء حديثة تبرعت بها اليابان.

وينص قانون الدفاع المدني فيما يتعلق باختصاص مديرية الدفاع المدني، على ان من اختصاصات المديرية: "اتخاذ الإجراءات الضرورية مع اللجان المعنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ .. كذلك توعية المواطنين بأعمال الدفاع المدني والتعاون مع فرقها وتوزيع النشرات والإعلانات المتعلقة بعملها في زمن السلم والحرب".

إلا ان العقيد عبد الواحد وفي حديث له نشر في وسائل الإعلام، أشار إلى ان عمليات الإنقاذ تتم في أجواء من الفوضى بعيدا عن التنسيق بين الأجهزة المختلفة.

وما أشار له عبد الواحد بدا واضحا للعيان خلال العديد من عمليات الإنقاذ التي كانت تتم عقب قيام قوات الاحتلال بقصف أحد المواقع. فالمواطنون يتدافعون بشكل هستيري الى الموقع دون الالتفات الى أدنى متطلبات السلامة العامة، وتختلط مهام الأجهزة المختلفة في فوضى عارمة رآها وتابعها العشرات من المواطنين.

ومن الأعمال التي حددها القانون للمديرية العامة للدفاع المدني، تنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية، وإقامة الخنادق والملاجئ العامة وتهيئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت، وكل هذا لم يتم رغم مرور اكثر من سنتين على إقرار القانون.

ولم يفصل النائب عبد الفتاح حمايل مقرر لجنة الأمن والداخلية بين الحالة التي يعيشها قانون الدفاع المدني والقوانين الأخرى التي اقرها المجلس التشريعي والتي لا تجد طريقها للتطبيق الفاعل، مشيرا الى قانون العمل الفلسطيني.

وقال حمايل: "كان يفترض ان تطبق جميع القوانين وتصبح نافذة، حيث انه لا يوجد أي مبرر لعدم تطبيقها".

وفيما يتعلق بقانون الدفاع المدني، وافق حمايل على أهمية تطبيق هذا القانون في المرحلة الحالية، خاصة في ظل العدوان الإسرائيلي. وقال: "هذا القانون كان من المفترض ان يتم العمل به على اكمل وجه في هذا الوقت بالذات خاصة وان القانون حدد مرجعيات الدفاع المدني في مختلف المدن والمناطق".

ولم يجد حمايل أي تفسير لعدم تطبيق القانون والعمل به، مشيرا إلى ان أحدا لم يعلن رفضه لما جاء في القانون. وقال: "لم أجد أي سبب يحول دون تطبيق هذا القانون وأيضا قانون العمل".

واعتبر النائب حسام خضر ان الانتفاضة كشفت الوضع "البالي" الذي يعيشه جهاز الدفاع المدني، مشيرا إلى ان عدم تطبيق قانون الدفاع المدني إنما يأتي في سياق التهرب من القانون الذي يحد من صلاحيات القائمين على الجهاز.

وقال خضر: "ان عدم تطبيق القانون يدل على مدى تجاهل السلطة التنفيذية للوضع الداخلي، واستمرار تمسكها بالارتجال من خلال تعطيل أي قانون".

واتفق خضر فيما ذهب إليه حمايل بان ما يندرج على قانون الدفاع المدني يندرج على العديد من القوانين الأخرى: "التي لا تزال السلطة التنفيذية ترفض تنفيذها".

وقال:"قانون الخدمة المدنية وكذلك العديد من القوانين الأخرى يتوقف تطبيقها بسبب اصطدامها بنهج قائم أصلا".

وكان المجلس التشريعي اصدر ٢٩ قانونا منذ ان تم انتخابه في العام ١٩٩٦ حتى نهاية العام ٢٠٠٠ موزعة على الشأن القضائي والإداري ، الاقتصاد والمال، الشؤون الاجتماعية والحريات العامة.

ولا تعتبر قضية تطبيق القوانين هي القضية الوحيدة التي كشفت عنها الانتفاضة. واعتبر العديد من النواب ومراقبون ان الانتفاضة كشفت الكثير من القضايا التي على المجلس التشريعي البتّ بها بشكل اكثر جدية إذا ما تسنى له عقد جلساته بانتظام خلال المرحلة المقبلة.

واعتبر حمايل ان عدم تطبيق قانون الدفاع المدني وكذلك باقي القوانين وإقرارها هي حالة عامة ولا تتعلق فقط بقانون واحد او باثنين. وقال ان المجلس التشريعي في أول جلسة له سيبحث هذا الأمر بشكل جدي ومعمق، الا ان جدول الأعمال الذي وزع قبل عقد الجلسة بيوم واحد لم يشمل أي ذكر لهذه القضية. وتضمن جدول الأعمال مناقشة الوضع السياسي الراهن، وقراءة ثانية لأربعة مشاريع قوانين هي : التأمينات الاجتماعية، معدل قانون الأحوال المدنية، المياه والمصارف.

في استطلاع سريع ومبسط لآراء المواطنين

المجلس التشريعي لم يقم بدوره أصلا، والحصار ليس السبب

غيبت الأحداث التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ أواخر أيلول الماضي المجلس التشريعي عن الساحة الفلسطينية، وهذا ما أكده نواب في المجلس بأنفسهم حينما تحدثوا عن الإجراءات الإسرائيلية التي منعت المجلس التشريعي من القيام بدوره كمؤسسة تشريعية تتولى مهمة إصدار التشريعات والقوانين لتنظيم حياة المواطنين بشكل عام.

وكانت قضية الإجراءات الإسرائيلية كالحصار المفروض على النواب كما هو مفروض على الشعب الفلسطيني، ومنع تنقلهم بين المحافظات لعقد جلسات المجلس بانتظام، قضية أساسية من ضمن القضايا التي طرحها رئيس المجلس التشريعي احمد قريع أمام ممثلي الدول المختلفة الذين التقاهم في مقر المجلس برام الله خلال الفترة القليلة الماضية، ومنهم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

نواب في المجلس التشريعي، وفي العدد السابق من "آفاق برلمانية"، أشاروا إلى انهم واصلوا أعمالهم في نطاق مراكزهم الانتخابية، أي في المدن التي يسكنون فيها، في حين تحدث نواب آخرون عن ان المجلس التشريعي " كان بإمكانه ان يقوم بعمله على اكمل وجه رغم الإغلاق.. لكن لأسباب ذاتية لم يقم المجلس بعمله على اكمل وجه".

وإذا كانت الإجراءات الإسرائيلية التي منعت النواب من عقد جلساتهم سواء في مقر المجلس برام الله او في غزة، كانت سببا رئيسيا قد يحمله النواب للدفاع عن عدم مقدرتهم في القيام بعملهم، الا ان شعور المواطن

بعدم قدرة المجلس على الاستجابة لهمومه اليومية ازداد خلال الانتفاضة في حين ان بعض المواطنين أشاروا إلى ان المجلس لم يقم بدوره قبل الانتفاضة أصلا، وبالتالي "لم نتوقع منه ان يقوم بدور مميز خلال الانتفاضة".

وتختلف آراء المواطنين حول أداء المجلس، كل حسب عمله وحسب ما كان يتوقعه من تغييرات على صعيد عمله كان من المفترض على المجلس ان يجسدها ولم يستطع، في حين ان هناك عدد آخر من المواطنين لا يعلم حقيقة دور المجلس بالتفصيل ورأيه فيه فقط انه: "لا بهش ولا بنش".

وتقول المواطنة جميلة إبراهيم وهي صاحبة صالون للسيدات في وسط رام الله ان المجلس التشريعي لم يقم بدوره خلال الفترة السابقة التي سبقت الانتفاضة، ولم تكن الاغلاقات والحصار هي السبب الرئيسي لعدم تمكنه من القيام بعمله. وقالت:"منذ ان انتخب المجلس في العام ١٩٩٦، ماذا عمل لنا؟ ولا ادري كيف سيقوم بعمله في هذه الأوضاع طالما لم يقم بها في الأوضاع العادية".

وعن رأيها بما كانت تتوقعه من المجلس، ولم يقم به، قالت:"أنا مثلا استأجر محل تجاريا، وكنت أتوقع ان يعمل المجلس على إصدار قوانين تسهم في تخفيف قيمة الإيجار .. لكن هذا لم يتم لا في السابق ولا الآن".

وان كان المجلس التشريعي غاب كمؤسسة تشريعية عن الأحداث بسبب الاغلاقات، الا ان بعض النواب نجحوا على صعيد شخصي في الانخراط مع المواطنين سواء في المواجهات اليومية او في فعاليات الانتفاضة اليومية التي أفرزتها الانتفاضة.

ويقول المواطن خالد عبد الله الذي يعمل سائقا في إحدى الوزارات ان نواب المجلس التشريعي غابوا عن مشاركة الجماهير في أحداث الانتفاضة باستثناء عدد قليل منهم. وأضاف:"ان كانت إجراءات الحصار تمنعهم من عقد جلساتهم، اعتقد انه كان عليهم ان يشاركوا المواطنين في همومهم اليومية، مسيرات، جنازات ومواجهات".

وعن ما كان يتوقعه عبد الله من النواب، قال بان المجلس التشريعي كان عليه على سبيل المثال الاهتمام بتوفير طرق وتعبيدها بدلا من تلك الطرق التي أغلقتها قوات الاحتلال. وأضاف:"لكن المجلس التشريعي لم يتحرك مطلقا على هذا الصعيد، وإذا لم يقم المجلس بعمله في متابعة حياة الناس وهمومهم اليومية فماذا سيكون دوره".

وبعيدا عن مشاركة النواب الميدانية في الأحداث اليومية، يرى أحد المعلمين الذي اكتفى بالإشارة إلى اسمه محمود ان المجلس التشريعي أصلا لم يكن يقوم بدوره قبل الانتفاضة. ولم يتوجه محمود الى صناديق الاقتراع لانتخاب المجلس التشريعي في العام ١٩٩٦ مشيرا إلى انه لم يشارك في الانتخابات لأنه كان يعي ان المجلس التشريعي لن يقوم بالدور المطلوب منه.

وساق محمود مثالا على عدم قدرة المجلس التشريعي على القيام بعمله، وقال: "مثلا على صعيد قانون الخدمة المدنية، فقد اقر القانون من قبل المجلس التشريعي، الا ان المجلس لا يزال عاجزا عن تنفيذ وتطبيق القانون على ارض الواقع".

وأضاف: "ليس فقط قانون الخدمة المدنية، فهناك الكثير من القوانين التي لم تنفذ رغم ان المجلس اقرها، وبالتالي فكيف لي ان أثق بان المجلس التشريعي يقوم بعمله على اكمل وجه".

وكان المجلس التشريعي حمّل السلطة التنفيذية اكثر من مرة مسؤولية عدم تنفيذ القوانين وتطبيقها، خاصة تلك القوانين التي صادق عليها الرئيس ياسر عرفات و أصبحت بذلك سارية المفعول.

الطالبة نور محمد، طالبة في الصف الثاني عشر، قالت انها لا ترى أي تأثير للمجلس التشريعي على العملية التربوية بشكل عام. وتقول نور التي بدت على وعي بدور المجلس التشريعي: "اعتقد ان للمجلس التشريعي

دورا هاما على صعيد إقرار المنهاج الفلسطيني، الا انه وحسب علمي فان المجلس التشريعي لم يتدخل في إعداد المنهاج". وأضافت نور: "إذا لم يتدخل المجلس في السابق ولم يقم بعمله على هذا الصعيد، فلا اعتقد ان بإمكان المجلس القيام بدوره في الانتفاضة".

وان كان العديد من المواطنين يفهمون دور المجلس التشريعي فيما يتعلق بعملهم ومصدر رزقهم، الا ان هناك مواطنين لا يعون تماما ما هي حقيقة دور المجلس التشريعي على الصعيد المجتمعي بشكل عام او حتى ما على المجلس وما له، حيث يحملون مسؤولية عدم وعي دور المجلس الى المجلس نفسه في عدم الترويج لهذا الدور.

ويقول المواطن منذر محمود الذي يعمل حارسا في إحدى المؤسسات الخاصة انه لا يعي تماما ما هو دور المجلس التشريعي وما له وما هو عليه. وقال: "ما اعرفه فقط هو انه لا بهش ولا بنش".

وقبل فترة وجيزة بدأ المجلس التشريعي بتنفيذ مشروع توعوي يستهدف طلاب المدارس وتوعيتهم بالعمل البرلماني، حيث بدأ المجلس بهذا المشروع مستغلا العطلة الصيفية للطلاب والطالبات. ويشمل المشروع، الذي تشرف عليه الدائرة الإعلامية في المجلس، محاضرات توعية للمعلمين أنفسهم.

جرحى الانتفاضة:
بين اختلاف التقديرات وتطور عملية الإسعاف الأولي

يعتبر العاملون في مجال الإسعاف أن تطور آليات الإسعاف الأولي في الانتفاضة الحالية أسهمت بشكل كبير في التخفيف من نسبة الإعاقات بين المصابين، مقارنة مع الحالة التي كانت سائدة في انتفاضة العام ١٩٨٧. ويعود ذلك إلى زيادة عدد العاملين في الإسعاف الأولي إضافة إلى توفير المعدات اللازمة وانتشار المستشفيات الخاصة.

من جهة أخرى، تختلف الإحصائيات الدقيقة لعدد الجرحى الذين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال خلال الانتفاضة الحالية، وسبب هذا الاختلاف هو ان عددا كبيرا من الذين أصيبوا خلال المواجهات تم علاجهم ميدانيا، ولم يدخلوا المستشفيات، إضافة إلى ان عددا كبيرا آخر من الجرحى نقل إلى مستشفيات خاصة. كما أن اختلاف التقديرات يعود إلى ان عدد الجرحى يرتفع كل يوم عن اليوم الذي يسبقه بسبب استمرار ومواصلة المواجهات بشكل يومي .

ففي الوقت الذي تتحدث فيه مصادر طبية عن ٢٦ ألف مصاب خلال الانتفاضة تتحدث مصادر أخرى عن ١٥ ألف، وسبب ذلك كما يفسره العديدون هو ان هناك عدد كبير من الجرحى كان ينقل إلى المستشفيات من خلال سيارات خاصة.

يقول الهلال الأحمر الفلسطيني ان عدد الجرحى الذين تم نقلهم بواسطة سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر بلغ ١٤ ألفا و ٤١٩ مصاب. من جهة ثانية، قالت لجان الإغاثة الطبية التي لعبت دورا واضحا في نقل المصابين وعلاجهم في ساحة المواجهات ان عدد الجرحى وصل ٢٤ الفا، منهم ١٦ ألفاً دخلوا المستشفيات و٧ آلاف جريح تمت معالجتهم ميدانيا.

وقال رئيس لجان الإغاثة د. مصطفي البرغوثي ان التقديرات الأولية تشير إلى ان ما بين (١٥٠٠ -٢٠٠٠) حالة يعانون من إعاقة دائمة، موضحا انه لا يوجد تقديرات دقيقة في هذا الموضوع.

وقال عاملون في متابعة أوضاع الجرحى الذين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال ان نسبة المعاقين تتناسب طرديا مع العدد الإجمالي لعدد المصابين. وفي هذا الموضوع، قال الدكتور غازي حنانيا، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي ورئيس جمعية أصدقاء المريض لتأهيل ورعاية الجرحى، ان الدراسات التي أجريت لغاية الآن توضح ان عدد الجرحى يتراوح ما بين (١٧-٢٥) ألف، مشيرا إلى ان نسبة الإعاقة الدائمة تتراوح بين (١٢-١٦٪) من العدد الإجمالي.

وقال د.مصطفي البرغوثي أن آلية علاج الجرحى في الانتفاضة الحالية افضل بكثير من الانتفاضة الاولى، موضحا ان تطور فرق خدمات الإسعاف الأولي ساهم كثيرا في ذلك.

وتبرز هذه القضية في انتشار المسعفين بين المتظاهرين خلال المواجهات بشكل واضح، الامر الذي كان يسهم في نقل المصاب بسرعة وبطريقة سليمة.

إضافة إلى ذلك، فقد اسهم انتشار مراكز تأهيل الجرحى ورعايتهم، من خلال آليات عمل متطورة في التخفيف أيضا من نسبة المعاقين. وفي هذا السياق، أشار د.البرغوثي إلى مركز أبو ريا للتأهيل، إضافة إلى مركز لرعاية الجرحى في بيت لحم وآخر في خانيونس "الأمل".

وأوضح د.البرغوثي ان حوالي ٢٧ مؤسسة تقوم بتنفيذ برنامج التأهيل المجتمعي للجرحى، مشيرا إلى ان برنامج الإغاثة الطبية وصل إلى ٩٨ قرية في إطار البرنامج ذاته.

د غازي حنانيا اتفق مع د.البرغوثي في ان تطور وسائل الإسعاف اسهم في انخفاض نسبة المعاقين من الجرحى الذين أصيبوا خلال الانتفاضة الحالية، وبشكل اختلف عن الانتفاضة السابقة.

وقال حنانيا:"على سبيل المثال فقد كانت أي إصابة في الأعصاب تؤدي فورا إلى إعاقة. إلا ان الوضع الآن اختلف، وليس بالضرورة ان يعيش الذي أصاب بمثل هذه الإصابة معاقا".

وأضاف:"صحيح ان تطور الوضع الصحي في فلسطين اسهم كثيرا في تقليل عدد المعاقين. فمثلا عانت اكثر من (٩٨ ٪) من التجمعات السكانية من نقص الخدمات الطبية ولم يكن فيها عيادات طبية".

وينظم مركز أبو ريا مشاريع تدريب على الإسعاف الأولي في مختلف القرى والتجمعات الفلسطينية. وقال حنانيا بان نشر طرق الإسعاف الأولي في التجمعات الفلسطينية، في القرى والمخيمات ساهم أيضا في التخفيف من نسبة المعاقين، مشيرا إلى ان طريقة حمل المصابين التي اعتاد عليها المواطنون في السابق كانت تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم الإصابة وبالتالي التسبب في إعاقات دائمة.

وأضاف:"اليوم تغلبنا على هذه المشكلة، واصبح لدينا خبرة تراكمية من خلال الانتفاضات السابقة، للتعامل مع الجرحى بشكل قد نتفوق فيه على مختلف دول العالم".

وقال بان مركز أبو ريا الذي يستقبل جرحى من مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية استقبل خلال الانتفاضة الحالية (٣١٦) مصابا يعانون من إعاقات مختلفة.

وأثناء زيارته إلى الأراضي الفلسطينية، اختار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان مركز أبو ريا ليقوم بجولة فيه، حيث التقى عددا من الجرحى والمصابين. وقال حنانيا انه لمس اهتماما ملحوظا من أنان في توفير دعم للمركز، الا انه لم يعد بشيء محدد، مشيرا إلى أن انان طلب معلومات كاملة عن الخدمات التي يوفرها المركز للجرحى.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب سليمان

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02